مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 25 عدد: 55 السنة: 2021

الخطر المعلوماتي ومسؤولية حماية المعلومة في المؤسسة الاقتصادية

Information risk and the responsibility to protect information in the economic institution

آمال بن اعراب[1]
جامعة الجزائر 3
bnarabamel@yahoo.fr

تاريخ الوصول 2019/07/14 القبول 2020/07/27 النشر علي الخط 2021/03/15
Received 14/07/2019 Accepted 27/07/2020 Published online 15/03/2021

ملخّص:

تكمن أهمية بحثنا في كون المعلومات تمثل موردا استراتيجيا بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، لذا يتطلب على المؤسسة دعم ثقافة المعلومات، ومعرفة كيفية التعامل معها، كما يتطلب العناية والحرص وتوفير الأمن والحماية اللازمة من مختلف التهديدات والأخطار المحدقة بها؛ فالجرائم التي ترتكب في حق المعلومات تشكل خطرا يسبب خسائر للاقتصاد وللمؤسسات التي تمثل البنية التحتية الحيوية للدول، وأمن المعلومة يعد أولوية استراتيجية أساسية لتطور المؤسسات، خاصة في ظل المنافسة الاقتصادية، ومن خلال البحث الميداني الذي قمنا به على مجموعة من المؤسسات الجزائرية توصلنا إلى مجموعة من النتائج نذكر منها ما تم التطرق له فقظ في مقالنا هذا، بحيث استنتجنا أن معظم المسؤولين المستجوبين يقرون بأن كل المستويات الإدارية انطلاقا من المسؤول وحتى العامل البسيط معنيون بمهمة حماية المعلومة، إلا أنها أساسا يتم اسنادها لإدارة أمن المعلومات، كما أن المؤسسة الجزائرية غير مغلقة بل القائمين عليها تركوا مجالا لسير المعلومة وعدم عرقلتها وأن التعامل مع المحيط الداخلي أو الخارجي مسموح لكن في إطار حدود معينة.

الكلمات المفتاحية: المعلومة، الخطر المعلوماتي، السياسة الأمنية، إجراءات حماية المعلومة، المؤسسة الإقتصادية.

Abstract:

Information is a strategic resource for economic institutions. It requires the institution to support the information culture, to know how to deal with it, and to take care to provide the necessary security against the various threats. Crimes against information constitute a risk that causes losses to the economy and to institutions that represent state infrastructure, and the security of information is a fundamental strategic priority for the development of institutions, especially in light of economic competition. Through the field research that we carried out on a group of Algerian institutions, we reached a set of results, among which we mention what was touched upon, so we have in this article, we concluded that most of the officials questioned acknowledge that all administrative levels from the official to the simple worker are concerned with the task of protecting the information, However, it is essentially being assigned to the Information Security Department, just as the Algerian establishment is not closed, but those responsible for it have left room for the flow of information and not obstructing it, and that dealing with the internal or external environment is permitted, but within certain limits.

Keywords: information; information risk; security policy; information protection measures; economic institutions.

[1]- المؤلف المرسل: آمال بن اعراب البريد الإلكتروني: bnarabamel@yahoo.fr

1. مقدّمة:

أصبح أمن المعلومات من الاهتمامات الكبرى للأشخاص والمؤسسات سواء العامة أو الخاصة لأخذ تدابير لمكافحة السلوكات غير المشروعة المرتكبة ضد المعلومة، وتقوية أمن المعلومات الاستراتيجية في المؤسسة.

وتكمن أهمية بحثنا في كون أي مؤسسة بحاجة ماسة إلى نظام لإدارة حماية المعلومات والتغلّب على التحديات الأمنية والتهديدات المحتملة التي يمكن أن تواجهها المؤسسة، بما في ذلك المخاطر الأمنية الخاصة بمعلومات المؤسسة والفرص المتاحة للتصدي لها، إنّ معرفة المؤسسة باستراتيجيات منافسي المؤسسة الموجودين والمحتملين أمر مهم للغاية في تحديد مصالح المؤسسة، ووضع استراتيجيات أمنية فعالة والإجراءات اللازمة لحماية المعلومات، لذا فإنه من الضروري معرفة على من تقع مسؤولية حماية معلومات المؤسسة وهل هي قضية مشتركة يتقاسمها كل من هو منتمي للمؤسسة، كما أنه من الضروري تحديد نوعية المعلومات الواجب حمايتها فليس كل المعلومات على نفس القدر من الأهمية والأولوية للحفاظ على حماية وأمن المؤسسة.

كما أننا نهدف من خلال هذا العمل إلى:

- التعرُّف على مدى وعي المؤسسة الجزائرية بقيمة المعلومة وترسيخ ثقافة الحماية المعلوماتية فيها.
- التوصل لمختلف المخاطر التي تدور حول المعلومة داخل المؤسسة وخارجها.
- التعرف على أهم الإجراءات الأمنية لحماية المعلومات في المؤسسة الجزائرية من المخاطر المختلفة.
- الحث على تنظيم العمل في المؤسسة الجزائرية، بصورة تتناسب والمفاهيم الحديثة.

وقصد شرح الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، وكذا الإجابة عن تساؤلاتها، فقد اقتضت دراستنا القيام بدراسة استطلاعية في الشق التطبيقي، والاستناد إلى أدوات جمع البيانات المتمثلة في برنامج معالج الجداول من أجل تجميع المعطيات الخام من خلال الإستبيان.

كما اعتمدنا على المنهج الإحصائي، ولتدعيم ذلك لجأنا إلى استخدام برنامج (spss) لحساب بعض المؤشرات الإحصائية، وبما أن بحثنا تطلب محاولة رصد جملة المتغيرات التي تجسد لنا واقع وعي المؤسسات محل الدراسة بحماية وأمن المعلومة، فقد كان لزاما علينا الاعتماد على **منهج المسح** لما يتسم به من مزايا تساعد على توفير أدوات تسمح بجمع معلومات مفيدة للبحث من عدد من وحدات متفرقة.

وبناءًا على ما تقدَّم ذكره، ارتأينا وضع الخطوط العريضة للموضوع من خلال الإشكال الجوهري، والذي قمنا بصياغته على النحو التالي:

ما مدى أهمية المعلومة في المؤسسة الاقتصادية؟ وما هي المعلومات الواجب حمايتها وإلى من تسند هذه المهمة الحساسة؟

ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا المقال إلى أهم العناصر التي يمكن أن تحيطنا بالموضوع وتشتمل على أهم أبعاده العلمية وأبرز زواياه النظرية والميدانية.

2. ماهية المعلومات في المؤسسة الاقتصادية:

1.2 مفهوم المعلومة:

المعلومة هي بيانات تم معالجتها وتحليلها وتفسيرها لتصبح في صورتها النهائية ، معلومة ذات معنى تكتسي أهمية وتضيف فائدة للشخص المتلقي، وبالنسبة للمؤسسة فينبغي للمعلومة أن تحمل قيمة مضافة حتى تكون الأساس في اتخاذ وترشيد قرارات المسؤولين وجميع الفاعلين، وهي تختلف باختلاف تقسيماتها.

وقد قدمت AFNOR تقسيما على النحو التالي (1):

-**المعلومة البيضاء (المعلومة العامة)**: وهي المعلومة السهلة والمباح الحصول عليها، فهي متاحة لكل من يطلبها وجمعها لا يترتب عنه أي مشاكل قانونية، ومصدرها رسمي.

-**المعلومة الرمادية (المعلومة الحساسة)**: وهي المعلومة المباح الحصول عليها لكنها تختص بصعوبة الوصول إليها، ومصادرها عامة غير رسمية.

-**المعلومة السوداء (المعلومة السرية)**: وهي المعلومة التي ينهى عن نشرها؛ حيث الوصول إليها أو استعمالها محمي من طرف القانون أو عن طريق عقد، وهي مخصصة فقط للأشخاص المسموح لهم بالإطلاع عليها.

وجدير بالذكر أن المعلومة السرية ليست على درجة واحدة من السرية، بل تنقسم إلى: (2)

- **معلومات سرية**: وتتعلق بالأفراد كالتقارير السرية السنوية ونتائج التحقيق، وكذلك المعلومات التي تدخل سريتها في نطاق إحدى الإدارات أو الشركات.

- **معلومات سرية جدا**: هي تلك التي تتعلق بموضوعات يضر إفشاء سريتها بالصالح العام لإحدى الوزارات أو المصالح، مثل المشروعات أو التقارير التي لا تزال قيد البحث.

- **معلومات سرية للغاية**: هي التي يضر إفشاء سريتها بالصالح العام للدولة .

- **المعلومة الاستراتيجية والمفيدة**: تعتبر من أهم المعلومات على المستوى العام للمؤسسة، حيث يستفاد منها في صياغة الأهداف الإستراتيجية المستقبلية للمؤسسة لتحقيق ميزة تنافسية؛ حيث ترتبط بمستقبل المؤسسة وتلعب دورا هاما في عملية تكييفها مع تغيرات المحيط. وبالتالي فالمعلومات الإستراتيجية هي تلك المعلومات التي ترتبط بالسياسات البعيدة المدى، وهي

(1) نحاسية رتيبة: **أهمية اليقظة التنافسية في تنمية الميزة التنافسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص93.

(2) مصطفى السيد سعد الله، **أساليب حفظ المعلومات في الوحدات الحكومية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1972 ، ص40 .

ذات أهمية قصوى بالنسبة للإدارة العليا. فبالنسبة لمؤسسات الأعمال فهي تتضمن معلومات عن حجم السوق وإمكانية التوغل فيه، تطورات المنتج، التقنيات الجديدة... (1)

وهناك تعريف واسع للمعلومة المفيدة بأنها "المعلومة التي يحتاج إليها متخذ القرار في الوقت المناسب وبالشكل الذي يرغب فيه"، وهذا يتضمن:

- ضرورة تحديد متخذي القرار، وهو أمر ليس بالسهل في جماعات كبيرة مختلفة؛
- ضرورة تحديد الإحتياجات ؛
- يجب إعطاء شكل للمعلومة ؛
- يجب توفيرها في الوقت المناسب ، فالشخص الذي يمارس الذكاء الإقتصادي يجب أن يستقي المعلومة بما يتلاءم ونظام المنظمة. (2)

2.2 أهمية المعلومات ودورها في المؤسسة

تقول **آن برانسكوب** مؤلفة كتاب "من يملك المعلومات" :"إن المعلومات هي شريان الحياة الذي تعتمد عليه القرارات السياسية، والإجتماعية، الخاصة بأنشطة الاعمال". (3)

لذلك لا جدال في أهمية المعلومات وقيمتها في حياتنا المعاصرة، اذ أن كل عمل مبدع وقرار صائب يحتاج إلى ما يكفيه من معلومات لإنجاحه. (4)

إن قوة وكفاءة المؤسسة تقاس بحجم المعلومات التي تمتلكها ومدى قدرتها على استثمارها بما يتناسب وأهداف المؤسسة واستراتيجيتها العامة، وهذا ما يظهر أهمية المعلومة في تطوير أي مؤسسة تقوم أساسا على المعلومات، وتعطيها أولوية وعناية خاصة ولا تتجاهل قيمتها، لأن ذلك يشكل تهديدا لها ولمصالحها. (5)

وعلى هذا الأساس أصبحت المعلومات موردا رئيسيا ونشاطا استثماريا أساسيا في المؤسسات، وذلك بغية ترشيد قرارات متخذي القرار في المؤسسة، مما يستوجب الاهتمام بها.

---

(1) حسن علي الزغبي، **نظم المعلومات الإستراتيجية: مدخل إستراتيجي**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 34.

(2) B .Martinet , **L'intelligence économique** , deuxième édition , Editions d'organisation , Paris , 2001 ,,P .12.

(3) فريد هـ .كيت، تر :محمد محمود شهاب، **الخصوصية في عصر المعلومات**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1999 ، ص17 .

(4) جعفر الجاسم، **تكنولوجيا المعلومات**،دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2005 ، ص15 .

(5) Janine Beaudichon : **la communication**, **processus**, **formes et applications**, Armand colin, Paris, p p :15-16.

وهي في كل الأحوال أساس أي قرار يتخذه أي مسؤول في موقعه، ولا يمكن لأحد أن ينكر الدور الذي تلعبه المعلومات في اتخاذ القرار الجيد، ولذلك يصدق القول بأن من يملك المعلومات يستطيع أن يكون الأقوى والأقدر على الإقناع. (1)

كما تظهر قيمة المعلومة في مدى مساهمتها واستعمالها في المؤسسة في اتخاذ القرار، أين تكون (المعلومة) دقيقة وموجودة في الوقت والمكان المناسبين. ويمكن تحديد قيمة المعلومة بالمعادلة التالية (2):

قيمة المعلومة = التحليل الجيد للحاجيات + مصادر ملائمة وذات جودة + جودة التحليل + النشر والتغذية المرتدة + الأمان.

- المؤسسة يجب أن تدرك ما تحتاجه من المعلومات، والتحليل الجيد للحاجيات هو أساس هذه العملية.
- الإعتماد على مصادر ملائمة وذات مصداقية للمعلومات يجعل المؤسسة في ثقة بمعلوماتها وتمكنها من كسب الوقت.
- وتحليل هذه المعلومات المحصل عليها بطريقة جيدة، وذلك بتحويلها من مادة أولية إلى مادة تجعلها قابلة للإستعمال والتداول في المؤسسة.
- المعلومة التي لا يتم نشرها في الوقت المناسب وبالجودة المطلوبة تبقى غير نافعة للمؤسسة، وبوجود التغذية العكسية يمكن التحقق من أن حاجيات مستعملي المعلومة قد تمّ تلبيتها.
- يجب على المؤسسة أن تحافظ على المعلومات، خاصة الإستراتيجية منها.

تتحدد جودة المعلومات بقدرتها على تحفيز الفرد لاتخاذ موقف أو قرار معين، كذلك بقدرتها على تحفيز الفرد لاتخاذ قرارات أكثر فعالية، بالإضافة إلى مجموعة من المعايير تحدد درجة جودة المعلومات وهي:

- **منفعة المعلومات**: ولها أربعة اصناف: (3)

- **المنفعة الشكلية**: كلما تطابق شكل المعلومات مع متطلبات الفرد، كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.
- **المنفعة الزمنية**: توفرها في الوقت المناسب لصانع القرار.
- **المنفعة المكانية**: ترتفع قيمة المعلومات إذا أمكن الوصول إليها بسهولة، فمواقع الحصول على المعلومات في الأنترنيت أصبحت من الأمور الهامة، وأسس التقدم للأفراد والمنظمات والأمم.
- **منفعة التملك**: يؤثر معد المعلومات في قيمتها من خلال الرقابة التي يمارسها على عملية توزيعها ونشرها في أرجاء المنظمة.

(1) وسيم حسام الدين الأحمد، **الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة في النظام البرلماني والرئاسي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008، ص 34.

(2) MARTINET. B et MARTI Y-M : **l'intelligence économique : les yeux et les oreilles de l'entreprise**, édition d'organisation, paris, P15 .

(3) منى محمد إبراهيم البطل: **تكنولوجيا الإتصالات المعاصرة الشخصية والإدارية ونظم المعلومات**، ط1 ، ص102 .

- **درجة الرضا عن المعلومات:** إن العنصر الأساسي لقياس كفاءة المعلومة هو استخدام مقياس الرضى من قبل من يتخذ القرار، وتتحدد جودة المعلومات أيضا بقدرتها على تحفيز من يتخذ القرار وكذا يجعل الفرد متخذ القرار يصل إلى قرارات أكثر فعالية. (1)
- **الأخطاء والتحيز:** تتفاوت جودة المعلومات باختلاف الأخطاء والتحيز الموجود في هذه المعلومات، ويمكن القول أن التحيز في المعلومات من السهل علاجه إذ تم إدراكه ومعرفته في الوقت المناسب، ويكمن الخطأ في المعلومات في: (2)
  - الاستخدام غير الدقيق في جمع المعلومات.
  - عدم الاهتمام بجمع أجزاء البحث وإهمال بعضها أحيانا.
  - خطأ في عملية تسجيل البيانات.
  - الخطأ في عملية حفظ البيانات.
  - الخطأ في البرامج المستخدمة في الحاسوب.
  - التزوير المتعمد للبيانات.
- **سرعة المعلومة:** المعلومة سلعة قابلة للتلف، فقيمة المعلومة بالنسبة للمؤسسة متعلقة أساسا بآجال جمعها ونقلها ومعالجتها واستعمالها.
- **السرية والخصوصية:** تتعلق قيمة المعلومة ككل السلع بدرجة ندرتها، ففي حالة حصول المنافس على معلومات كانت بحوزة المؤسسة، والتي تخص القائمة المفصلة لزبائنها مثلا، فإن ذلك يفقد جزءا كبيرا من قيمة هذه المعلومة لدى المؤسسة. (3)
- **القيمة:** يمكن تقييم المعلومة وفقا لمحتواها (كمية المعلومات التي تتضمنها الرسالة)، درجة التوليف ودرجة الدقة (النوعية)... اكتساب المعلومات ليس مهما إلا إذا كانت قيمتها أكبر من تكلفتها (التكاليف المتكبدة للحصول على المعلومة). وبالعكس، ففي القيمة المطلقة، المعلومة ليس لها قيمة في المطلق، وإنما لديها فقط فيما يتعلق بالاستخدام الذي يتم من خلال هذه المعلومات. (4)
- **شغور المعلومة:** هي التي تكون سهلة البلوغ والفهم حتى يسهل استغلالها، والمعلومة الشاغرة يكون استعمالها مباشرا وأمثل في عملية اتخاذ القرارات. (5)

---

(1) إسماعيل السيد، **نظم المعلومات الإدارية : مدخل لاتخاذ القرارات الإدارية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003 ،ص 169.

(2) اسماعيل السيد، مرجع سبق ذكره ، ص 169.

(3) François Jakobiak: **l'intelligence économique en pratique**, ed. D'organisation, France, 2001, p 106.

(4) Diemer Arnaud: **ECONOMIE D'ENTREPRISE**; IUFM d'Auvergne; Préparation CAPET; PLP; p : 16 .

(5) نجم عبود نجم، **إدارة المعرفة**،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط2 ، 2002، ص 329.

3. دليل السياسة الأمنية وحماية المعلومات في المؤسسة الاقتصادية:

1.3 ماهية أمن وحماية المعلومات:

حماية المعلومة هي اهتمام جميع الفاعلون المعنيون في المؤسسة، لذلك من الضروري أن يكون كل واحد منهم واعٍ بمدى حساسية وضعف المعلومات التي يمتلكها، والممارسات الاحتيالية القائمة والحاجة إلى نشر السيطرة والتحكم في هذه المعلومات داخليا وخارجيا، كما يجب على سياسة إدارة البيانات أن تساهم في الحفاظ على سلامتها وتوافرها، وسريتها أيضا، كما يجب أن تسمح الإجراءات الواجب اتباعها بالعمل بكل ثقة مع المتعاونين معها، وأن تكون أفضل تسلحا لتصدي جميع الطرق غير الشرعية (قرصنة المعلومات، التجسس الاقتصادي، التزوير ...). (1)

ولقد أورد الباحثون عدة تعريفات لأمن المعلومات منها:

-الإجراءات التي تحقق الحماية والتي يجب توجيهها من خلال الوفاء بالمعايير المحددة في إطار التشخيص السليم للسلبيات و التهديدات.

-الحماية الدقيقة والتي غالبا ما تنجز من خلال صياغة ضوابط واضحة ومحددة بشكل سليم للمراقبة الأمنية وتطبيقها بفاعلية في إطار استخدام مجموعة من القواعد الرقابية كإرشادات. (2)

كما قدم الباحثون تعاريف تخص مفهوم حماية المعلومات نجد منها:

-تعريف **بوسون وبوسين:** (الدفاع والأمن والحفاظ على التراث الصناعي والثقافي).

-تعريف **هاسيد وآخرون:** (حماية المعلومة، معناه عدم إفشاء مشاريع المؤسسة، ومعارفها الخاصة وتكاليف إنتاجها وكذا خسائرها المالية، والتكنولوجية والإجتماعية للمنافسين). (3)

2.3 الخطر المعلوماتي وانعكاساته على المؤسسات الاقتصادية:

تتعدد الجهات التي تخترق أمنية المعلومات إلى الحد الذي قد يتعذر معه أحيانا الكشف عن الجهة الحقيقية التي تقف وراء هذا الاختراق، فالذين لم يعتادوا على حجم المشكلات الملازمة لأمن المعلومات قد لا يمتلكون فكرة واضحة عن تلك الجهات التي تخترق أمن المعلومات. (4)

---

(1) Laurent Wauquiez ; **GUIDE DE L'intelligence Economique Pour La Recherche**; République Française ; Délégation Interministérielle à L 'intelligence Economique ; p 19.

(2) محمد محمد الهادي: **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**، دار الشروق، القاهرة، 1989، ص 64.

(3) الحاج سالم عطية: **تسيير المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر (دراسة ميدانية وفق نموذج وظائف وأبعاد الذكاء الاقتصادي)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم علوم الاعلام الاتصال، 2009-2010، ص ص 91-92.

(4) حسن طاهر داود: **جرائم نظام المعلومات**، مكتبة الملك الفهد الوطنية للنشر، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2000، ص ص 15_16.

وقد ورد في التقرير السنوي الثاني عشر لمعهد أمن الحاسبات والذي يقوم بمسح للجرائم المعلوماتية في المنظمات الأمريكية الحكومية منها والخاصة، ورد السؤال التالي للعينة: هل تعرضت منظمتك لحادث أمني خلال الـ 12 شهرا الماضي؟ كانت إجابة (46 %) من العينة (نعم)، وهذا يدل على ما تعانيه المنظمات الحكومية من تهديدات لأمنها المعلوماتي يحتك عليها تكثيف الجهود ورصد الموارد البشرية والمادية لمواجهة الخطر. (1)

كما خلصت دراسة أجرتها منظمة الأمم المتحدة حول جرائم المعلومات إلى أن ما بين 24-42 % من القطاع العام والقطاع الخاص كانا ضحية لهذه الجرائم. في حين أظهرت دراسة أخرى لنفس المعهد أجريت خلال سنة 2000 ارتفاع عدد الشركات المتضررة من تلك الجرائم، إذ وصل إلى 273 شركة، بلغ مجموع خسائرها أكثر من 256 مليون دولار أمريكي. بالإضافة إلى هذه الأضرار الجسيمة التي تتكبدها "القطاعات" العامة والخاصة، فإن هذه الأخيرة أيضا تتعرض إلى أضرار وخسائر جسيمة تتسبب فيها الفيروسات المختلفة. (2)

- **طرق اختراق أمن المعلومات:** هناك عدة طرق تحصل بواسطتها الاختراق لأمنية المعلومات والمتمثلة في:

- توظيف المعلومات لتحقيق أهداف غير مشروعة أو في مجالات غير مسموح بها لتحقيق مصالح شخصية أو مصالح جهات أخرى. (3)

- إهمال الأفراد العاملين وتهاونهم أو ضعف إدراكهم لأهمية الاحتفاظ بسرية المعلومات والعواقب الوخيمة المترتبة لاختراق أمنية المعلومات. (4)

- التجسس التنافسي (الصناعي)، ويتمثل في الإطلاع غير المخول به على المعلومات. (5)

- اقتحام نظم المعلومات (قانون Godfrain)، فقد ينتج خرق المعلومات السرية عن تسلل طرف ثالث لأنظمة المعلومات الخاصة بالمؤسسة، وهذا يثبت أن الحماية المعتمدة غير فعالة.

- اعترفت بعض القرارات، في السنوات الأخيرة بوجود سرقة بيانات الكمبيوتر، خاصة في حالة النسخ البسيطة لبيانات الكمبيوتر، وبالتالي من الممكن فرض عقوبات على اعتماد معلومات سرية على أساس السرقة. (1)

---

(1) عمر بن محمد العتيبي: **الأمن المعلوماتي في المواقع الالكترونية ومدى توافقه مع المعايير المحلية والدولية**، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، الرياض، 1431هـ-2010م، ص 44.

(2) بورزام أحمد: **جرائم المعلوماتية**، محاضرة، ألقيت من طرف وكيل الجمهورية لدى محكمة باتنة، بالمجلس القضائي بباتنة، الجزائر، يوم 20-06-2006، ص17.

(3) عصام محمد البعيضي: **مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية**، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، كلية التجارة، ص 64.

(4) سامية بوقرة: **تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأمن المعلوماتي في المؤسسة دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن سيبوس_عنابة**، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 12، نوفمبر 2014، ص ص 13-14.

(5) حسن طاهر داود، مرجع سبق ذكره، ص 18.

- تسرب المعلومات، ويتحقق وفقًا لوضعين رئيسيين (2):

- الوصول غير المصرح به إلى المعلومات عن طريق اقتحام أماكن العمل، واقتحام الكمبيوتر، سرقة أجهزة الكمبيوتر أو الوسائط الإلكترونية (الأقراص الصلبة، مفاتيح USB، الخ)، عن طريق سرقة أو نسخ الوثائق.

- النشر غير المبرر لهذه المعلومات، سواء كانت طوعية أم لا (مؤتمرات، معارض، المناقشات الهاتفية أو في الأماكن العامة، تقارير التدريب الخ) وإما عن طريق (عمليات الفحص الداخلي، الاستجواب بواسطة الهاتف أو المباشر في المؤتمرات، المناقشات غير رسمية وما إلى ذلك).

- **مجالات اختراق أمن المعلومات**

تعد مجالات اختراق أمن المعلومات من أكثر الموضوعات المثيرة للجدل والاهتمام ومن هذه المجالات ما يلي (3):

- **الملفات الورقية:** لازالت تستحوذ على النسبة الأكبر من الملفات المستخدمة في أغلب المؤسسات، وأهم الفرص المتاحة في هذا المجال هي:

- عدم تصنيف الملفات على النحو الذي يمكن معه معرفة مدى سرية المعلومات التي تحتويها.
- محاولة البعض نسخ الوثائق الحساسة والاحتفاظ بها، أو نسيان النسخة الأصلية في الجهاز.
- رمي النسخ الرديئة الطبع والتي تحتوي على معلومات حساسة دون تفريقها بشكل ملائم.
- عدم التحكم والسيطرة على الأخبار الداخلية للمؤسسة أو المجلات أو غيرها من النشريات التي تنشرها والتي قد تضم معلومات حساسة مثل إعلان الشروع بطرح منتج جديد أو نتائج البحوث التسويقية أو التفاصيل عن الأفراد العاملين في المناصب الحساسة. (4)
- ضعف التعامل مع المعلومات التي انتهت الحاجة لها، إذ يتم على الأغلب التخلص منها خلال رميها في سلة النفايات، وقد تستغل هذه النفايات من قبل الأفراد المنافسين.

- **الثرثرة:** وتتمثل في حالتين قد لا يأبه بهما الكثير من الأفراد العاملين (5):

- المناقشات التي تجري في أوقات الراحة حول أعمال المؤسسة في الوقت الذي يتعذر معرفة هوية هؤلاء الأفراد المنصتين ومن ثم تستغل هذه المعلومات للإضرار بالمؤسسة.

---

(1) Emmanuèle Perron, Yves Blouin ; **Guide Pratique MEDEF – La protection des informations sensibles des entreprises**, **édition MEDEF**, Paris , janvier 2013, p 27 .

(2) Laurent Wauquiez , Op. Cit , p 21.

(3) عصام محمد البعيضي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

(4) أسامة عبد الله قايد: **الحماية الجنائية للحياة الخاصة و بنوك المعلومات**، دار النهضة العربية، 1999، ص 73.

(5) عصام محمد البعيضي، مرجع سبق ذكره، ص 133.

- إغفال بعض الأفراد لأهمية عدم الخوض في موضوعات قد تكشفها بعض المعلومات الحساسة عن المؤسسات وخاصة في المحافل الرسمية وحضور المؤتمرات والندوات واللقاءات الصحفية.(1)

– الملفات الإلكترونية: إن الهدف الأساس من أمن المعلومات للملفات الإلكترونية يتمثل في كيفية توفير الحماية للمعلومات التي تنطوي عليها هذه الملفات، و هي المسألة التي باتت الشغل الشاغل للمعنيين بها بسبب الفرص الكثيرة والسهلة التي ينتجها هذا المجال . (2)

3.3 دليل السياسة الأمنية لحماية المعلومات

جميع المؤسسات لديها معلومات مهمة يجب حمايتها بطريقة أو بأخرى، وفي حالة فقدان هذه المعلومات أو الكشف عنها، يمكن أن تكون العواقب وخيمة بالنسبة للمؤسسات، خاصةً من حيث صورة المؤسسة، أو خسارة في حصة السوق. (3)

فالوعي بحماية المعلومات شديد الاهمية لأي استراتيجية أمن خاصة بالمؤسسات ودعم عمليات الأمن المعلوماتي، وعلى الرغم من أهمية توعية المستخدمين بدورهم ومسؤوليتهم في الأمن المعلوماتي فإن 64% من المنظمات في أمريكا، و 48% من منظمات انجلترا، 59% من منظمات الهند فقط تقوم بتوفير برامج توعية أمنية على الرغم من اللوائح التي تأمر بذلك، والكثير من الحوادث التي تؤدّي إلى خسارة ملايين الدولارات كغرامات وخسارة السمعة التي كان من الممكن تجنبها بتوفير وعي وتدريب مناسب للمستخدمين والتقنيين والمديرين. (4)

ومن المهم أن نذكر أن الحماية الزائدة للمعلومات عن طريق الإفراط في وصفها بأنها حساسة والكشف عنها إلى عدد قليل فقط من الأفراد المختارين قد يخلق جواً من عدم الثقة وقد يؤثر على نشاط المؤسسة، نظرًا لأن المعلومات لن تكون متاحة للمتعاون الذي سيحتاجها ويعرف كيف يقيمها. (5)

وسنعرض فيما يلي جملة من الخطوات المنهجية والإجراءات الأمنية المقدمة بخصوص حماية المعلومات في المؤسسة؛ بحيث يقوم دليل السياسة الأمنية بشأن حماية المعلومة على:

- **تشكيل مجموعة التفكير والتحليل:** مع إمكانية الاستعانة بخبرات من خارج المؤسسة. (6)
- **تحديد البيانات المهمة في المؤسسة والإشارة للمعلومات السرية:** إن حماية المعلومات الحساسة ووسائطها يفترض التسلسل الهرمي للمعلومات وفقا لاحتياجات الحماية الخاصة بهم. ويمكننا على سبيل المثال، التفكير في أربعة مستويات:

– معلومات عامة، غير محمية مفتوحة لجميع الموظفين،

---

(1) أسامة عبد الله قايد، مرجع سبق ذكره، ص 58.

(2) هدى قشقوش: **جرائم الحاسب الإلكتروني**، دار النهضة العربية، 2002، ص 87.

(3) Bertrand Delecroix , Op. Cit , p .98

(4) عبد الستار العلي وآخرون، **المدخل إلى ادارة المعرفة**، دار المسيرة، عمان، 2006، ص215.

(5) Laurent Wauquiez , Op. Cit , p 20

(6) الحاج سالم عطية، مرجع سبق ذكره، ص 101.

- معلومات من الأصول الترويجية تخدم سمعة المؤسسة وهي "للنشر".
- معلومات مقيدة والإفصاح عنها قد يضر بالمؤسسة والمصلحة العامة،
- معلومات سرية للغاية لأن الكشف عنها قد يتسبب في إلحاق ضرر جسيم بالمؤسسة. (1)

- **تحديد التهديدات:** تتم محاولة البحث عن تحديد المعتدين أو المهاجمين، الذين يريدون النيل من الإرث المعلوماتي للمؤسسة، ثم البحث عن كيفية للحماية من المنافسين المباشرين. (2)
- **تحديد سياسة التحسيس وإشراك الموظفين:** وفي هذا الإطار لابد من إشراك الموظفين في جميع مستويات المؤسسة، وخاصة عندما يكون لديهم إمكانية الوصول إلى المعلومات الحساسة، بحيث يجب أن يكون الموظفون على دراية بما هو سري، وكذلك اتخاذ الاحتياطات أثناء القيام بأي اتصال خارجي لتجنب كشف هذه المعلومات عن طريق الخطأ. (3)
- **تأمين أنظمة المعلومات والإنترانت:** استمرت المؤسسات في تأويل استخدامها للحاسبات في أنظمة معلوماتها دون أن توازن ذلك مع وضع نظام حماية قائم عليها من المخاطر التي قد تصيب أنظمة معلوماتها وذلك سيكون إما نتيجة لانعدام الرقابة أو نتيجة الإهمال أثناء التشغيل والخلل في البناء الذي يحتوي الحاسبة. (4)

ويمثل تطوير الشبكات الداخلية (الإنترانت) للمؤسسة خطراً محتملاً بقدر ما يكون هناك معلومات سرية أو يمكن الوصول إليها بطريقة مشتركة؛ إن سرية المعلومات الحساسة للمؤسسة معرضة للخطر من خلال الوصول الحر البسيط لهذه المعلومات إلى جميع الموظفين، من الصائب فرض قيود على الوصول إلى بعض المعلومات بحيث يمكن فقط للموظفين المصرح لهم معرفة ذلك. (5)

- **تحليل المحيط:** إن ضرورة تأقلم المؤسسة مع بيئتها سواء الاقتصادية، التكنولوجية، القانونية والاجتماعية.. الخ، من أهم التساؤلات المطروحة للنقاش، لأن استمرار أو زوال المؤسسة يتوقف على مدى تأقلمها ببيئتها. (6)
- **تحليل السيرورة المعلوماتية وتحليل الرهافة:** تسمح هذه المرحلة من تحليل أبعاد مختلف السيرورات المعلوماتية، ومن ثمة يتم الانتقال إلى مرحلة تحليل الرهافة ولا يمكن الوصول إليها، إلا من خلال القيام بدراسة دقيقة، من خلال النظر في مختلف الأخطار المحددة في المراحل السابقة. (7)

---

(1) Laurent Wauquiez, Op. Cit , p p 20 -21

(2) الحاج سالم عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 104-105.

(3) Emmanuèle Perron, Yves Blouin , Op. Cit , p 11.

(4) ياسين سعد غالب: **نظم المعلومات**، دار اليازورية العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2005، ص 163.

(5) Emmanuèle Perron, Yves Blouin , Op. Cit , p12.

(6) Charles-Henri Besseye des horts : **l'entreprise mobile**, **comprendre l'impact des nouvelles technologies**, Pearson, paris, 2008, p 03.

(7) الحاج سالم عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 101-102.

- **تحديد سيناريوهات الأزمات، ترتيب الأولويات، تعداد إجراءات المجابهة:** تعتبر عملية تشكيل السيناريوهات ضرورية نظرا لما تمثله كوسيلة هامة في إيجاد السبل الفعالة للتصدي(1)، بعد ذلك يتطلب تحديد الميادين ذات الأولوية، والواجب معالجتها، ثم تحديد التقديرات المالية لكل إجراء، ويستحسن أن يتم اعتبار هذه المعطيات المالية الخاصة بإجراءات المجابهة على أنها إستراتيجية، ويتم حمايتها أيضا.
- **تجريب الرهافة:** وهي اختبارات ينبغي القيام بها بصفة دورية للتأكد من أن إجراءات المجابهة في تناسق دائم وعدم ظهور نقاط ضعف. (2)

وسنعرض فيما يلي جملة من الإجراءات الأمنية المهمة لتعزيز هذه السياسة المقدمة بخصوص حماية المعلومات في المؤسسة:

- **حماية المعلومات من خلال اتفاقية السرية:** فيما يخص توقيع اتفاق السرية فيجب أن يتم قبل أي تبادل للمعلومات الحساسة، والغرض منه هو حظر الإفشاء والاستخدام غير المصرح به للمعلومات المحددة على أنها سرية. (3)
- **حماية المعلومات من خلال براءات الإختراع:** براءة الإختراع هي شهادة تمنحها الدولة لشخص يكون له بمقتضاها حق احتكار استغلال اختراعه ماليا لمدة معينة وبقيود معينة. (4)
- **الحماية بموجب الملكية الفكرية وحقوق المؤلف:** إن الاعتماد على الملكية الفكرية في العقود، يجعل حقوق وواجبات كل فرد أكثر وضوحا من خلال إضفاء الطابع الرسمي عليها (العقود، المواثيق، اتفاقات التدريب الداخلي ...). (5)

وإضافة لكل ما سبق سنعرض بعض التدابير المهمة التي نراها ضرورية في كل مؤسسة إقتصادية والتي تمكننا من توضيح هذه السياسة الأمنية، والتي تتمثل في:

- أرشفة البيانات بطريقة منهجية
- عمل نسخ احتياطية؛ استخدام علامات للوثائق السرية؛ (6)
- وللتحكم في تسرب المعلومات، يجب حماية الوصول إلى المباني، وخاصة الأكثر حساسية وتشمل المباني التي تحتوي على منتجات خطرة، الآلات الحاسبة، المختبرات التي تضم الأنشطة البحثية الاستراتيجية، والأرشيفات، والمفكرات المخبرية ... (7) (7)

---

(1) المرجع نفسه، ص 107.

(2) المرجع نفسه، ص 102.

(3) Emmanuèle Perron, Yves Blouin , Op. Cit , p.13-14.

(4) محمد صلاح سالم: **العصر الرقمي ...وثورة المعلومات (دراسة في نظم المعلومات وتحديث المجتمع)**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ط 2، ص 201.

(5) Laurent Wauquiez , Op. Cit , p 22.

(6) Ibid , p 20.

(7) Ibid , p 21.

- ينبغي أخذ الحيطة الشديدة من المكلفين بالشراء لدى المؤسسة، باعتبارهم موجودين على خط المواجهة مع الموردين، الذين هم في الغالب أحد المصادر الخارجية الهامة للاستعلام بشأن المؤسسة، إذ لهم معلومات مفصلة بشأن منتجات المؤسسة وكذا سيرورة وحجم الإنتاج.
- التعامل مع الزوار من خلال نظام الشارات، وعدم تركهم بدون مرافق، ولا ينبغي ترك الزائر وحده بل ينبغي مرافقته دائما إلى غاية الموعد اللاحق وإلى غاية خروجه من المؤسسة. من جانب آخر ينبغي الحرص على نظافة القاعات على أن تكون خالية من الوثائق في نهاية العمل. (1)

4. مسؤولية حماية المعلومات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ونوعية المعلومات الواجب حمايتها

مما سبق نظريا ارتأينا أن نقدم جزءا مهما من نتائج المتوصل إليها من خلال ما قمنا به في الجانب الميداني لدراستنا، فرأينا ضرورة الإشارة إلى المستوى الإداري الذي يقع على عاتقه مسؤولية أمن المعلومة في المؤسسة الجزائرية، مع إبراز نوعية المعلومات التي تستحق توفير لها أكبر قدر من الحماية.

وقد تطلب ذلك الاعتماد على برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية والذي يرمز له اختصارا بالرمز **SPSS** وقد حاولنا الاستفادة من بعض أساليبه الاحصائية وفق ما يتلاءم مع الأهداف المراد الوصول إليها.

1.4 مسؤولية توفير الأمن المعلوماتي حسب المستويات الإدارية

من خلال البحث الميداني الذي قمنا به في إطار دراسة استطلاعية لعينة من المؤسسات الاقتصادية المشاركة في فعاليات الطبعة 52 من المعرض الدولي للمؤسسات الاقتصادية توصلنا إلى نتائج تشير إلى مسؤولية حماية المعلومة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من خلال إحصائيات الجدول التالي:

العبارات	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
جميع الفاعلين في المؤسسة	60.9	28.2	10.0	.9	0.
اطارات ومسؤولي المؤسسة	63.6	31.8	3.6	0.	.9
ادارة أمن المعلومات	69.1	27.3	1.8	.9	.9
مصلحة قواعد البيانات	67.3	25.5	4.5	1.8	.9

الجدول رقم (1) يوضح مسؤولية حماية المعلومة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

(1) الحاج سالم عطية، مرجع سبق ذكره، من ص 113 (بتصرف).

تشير نتائج التحليل الإحصائي فيما يتعلق بمسؤولية حماية المعلومة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية إلى أن معظم أصحاب المؤسسات المستجوبين يقرون بأن كل هذه المستويات الإدارية انطلاقا من المسؤول وحتى العامل البسيط معنيون بهذه المهمة ألا وهي حماية المعلومة، وهو ما مثله نسبة (**93,42 %**) من أصحاب المؤسسات الذين يؤكّدون أن مسؤولية حماية المعلومة تسند لإدارة أمن المعلومات بالدرجة الأولى إلا أن هذا لا يمنع من تشارك هذه المهمة بين كل الفاعلين المنتمين للمؤسسة، بحيث يتقاسم كل فرد ينتمي للمؤسسة هذه المسؤولية، وهي تمثل نسبة جدّ معتبرة من مجموع المؤسسات المدروسة مقارنة بـ (**1,57 %**) فقط من المؤسسات التي تعارض ذلك، في حين نجد نسبة المحايدين مثلت (**4,97 %**) فقط.

أما من حيث المراتب نلاحظ أن العبارة الثالثة جاءت في المرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها، والتي تؤكد على أن مسؤولي المؤسسات الجزائرية يرون أن حماية المعلومات هي مهمة إدارة أمن المعلومات، فقد بلغت نسبة الأفراد الموافقين والموافقين جدا من مجموع الأفراد المستجوبين **96.4 %** وهي نسبة جد معتبرة مقابل **0.18 %** غير موافقين وغير موافقين جدا، أما نسبة المحايدين فتمثلت في **1.8 %** فقط من مجموع المستجوبين.

بالمقابل العبارة الثانية والتي تعبر على أن إطارات ومسؤولي المؤسسة هم من تسند إليهم هذه المهمة، والتي جاءت في المرتبة الثانية بنسبة **95.4 %** من مجموع أفراد العينة الموافقين وهي نسبة معتبرة لا تختلف كثيرا عن العبارة التي جاءت في المرتبة الاولى بفارق **1 %** مقابل **0.9 %** لا يوافقون على هذا البند.

أما العبارة الرابعة التي جاءت في المرتبة الثانية والتي تشير إلى أن مصلحة قواعد البيانات في المؤسسة هي من تتولى مسؤولية حماية المعلومة، والتي بلغت **92.8 %** مقابل **2.7 %** ممن هم معارضون لهذه الفكرة.

كما تشير نتائج العبارة الأولى التي جاءت في المرتبة الرابعة، والتي تمثل أن حماية المعلومات هي مهمة جميع الفاعلين في المؤسسة دون استثناء، أي إشراك جميع المستويات الإدارية الموجودة في المؤسسة في هذه العملية الحساسة، إلى أن نسبة الأفراد الموافقين والموافقين جدا بلغت **89.1 %** مقابل **0.9 %** غير موافقين وغير موافقين جدا، أما نسبة المحايدين فتمثلت في **10 %** من مجموع المستجوبين الذين لا يلحظون هذه القيمة.

بالنظر إلى هذه النتائج يتضح أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة يسندون مهمة حماية معلوماتهم إلى المستويات الإدارية العليا بنسبة **94.8 %**، والمتمثلة إما في إدارة مختصة ومسؤولة عن ذلك، وإما مصلحة قواعد البيانات، أو الإطارات والمسؤولين القائمين على المؤسسة بصفة عامة، كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن المؤسسات الاقتصادية المدروسة تتبع إستراتيجية المشاركة المفتوحة التي تقوم على إشراك جميع الأفراد المنتمين للمؤسسة في ضبط وتحديد المعلومات المهمة والحساسة و العمل على التخطيط ووضع استراتيجية أمنية للمعلومات، فلقد أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية وتجارب الشركات أهمية مشاركة الأفراد العاملين للحد من المقاومة وتحمل مسؤولية الحفاظ على المؤسسة.

وبالمقابل نجد **89.1 %** من بين المؤسسات المدروسة يشركون كل الفاعلين في المؤسسة بما فيهم من هم في المستويات الدنيا، وكلا الموقفان يعتبران سلاح ذو حدين فيه جانب من السلبية وجانب من الإيجاب، فالعامل كلما كان على دراية بكل الأمور المهمة وغير المهمة فإن هذا قد يشكل خطرا على المؤسسة من حيث احتمال قيام هذا العامل بعرض معلوماته

للمنافسين وأعداء المؤسسة وكشف أسرارها واستراتيجياتها، ومن جهة فإن من إيجابيات إشراك جميع الموظفين في حماية المعلومة يولد المسؤولية لدى جميع عناصر المؤسسة ويخلق جوا من الثقة والانسجام والتلاحم والإحساس بالرضا والقيمة وبالتالي يخلق الولاء والانتماء للمؤسسة.

فكسب رضا الفاعلين ضروري لضمان انخراطهم في تجسيد ثقافة حماية معلومات المؤسسة وهذا متوقف على مدى تحسيس وتوعية العاملين بأهمية المعلومة والحفاظ عليها.

2.4 نوعية المعلومات الواجب حمايتها حسب المسؤولين الجزائريين

من خلال الدراسة الميدانية لعينة من المؤسسات والتي بلغت 110 مؤسسة من مختلف النشاطات والآتية من جميع ربوع الوطن توصلنا من خلال تحليل النتائج المتوصل إليها من خلال الجدول رقم (2) إلى أن المؤسسة الجزائرية غير مغلقة بل القائمين عليها تركوا مجالا لسير المعلومة وعدم عرقلتها وأن التعامل مع المحيط الداخلي أو الخارجي مسموح لكن في إطار حدود معينة، بحيث لا إفراط ولا تفريط، كما أن مسؤولي هاته المؤسسات يولون أهمية للجانب المعرفي أكثر من الجانب المادي، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

العبارات	موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
جميع المعلومات التي هي بحوزة المؤسسة (العملية منها والاستراتيجية)	63.6	18.2	10.9	5.5	1.8
المعارف التي تحمل دلالات هامة بشأن المؤسسة	60.0	29.1	9.1	.9	.9
القدرات المعرفية التي تمتلكها والتي تعطيها سبقا تنافسيا	61.8	28.2	9.1	.9	.0
المعلومات الخاصة بالمشاريع طور الانجاز أو المشاريع المستقبلية	58.2	21.8	18.2	1.8	0
الامكانات المادية التي تمتلكها المؤسسة	31.8	35.5	27.3	5.5	0

الجدول رقم (2) يوضح أولوية المعلومات التي تحتاج للحماية

تشير نتائج التحليل الإحصائي فيما يتعلق بنوع المعلومات التي تحتاج للحماية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية إلى أن العبارة الثالثة جاءت في المرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها، والتي تؤكد على أن معظم مسؤولي المؤسسات الجزائرية يرون أن القدرات التي تمتلكها المؤسسة وتعطيها سبقا تنافسيا، هي المعلومات ذات أولوية لتوفير الحماية لها مقارنة بالمعلومات الأخرى ، فقد بلغت نسبة الأفراد الموافقين والموافقين جدا من مجموع الأفراد المستجوبين **90 %** وهي نسبة جد معتبرة مقابل **0.9 %** معارضين والمعارضين جدا.

بالمقابل تأتي العبارة الثانية والتي تعبر على أن المعارف التي تحمل دلالات هامة بشأن المؤسسة ، والتي جاءت في المرتبة الثانية بنسبة **89.1 %** من مجموع أفراد العينة الموافقين وهي نسبة معتبرة لا تختلف كثيرا عن العبارة التي جاءت في المرتبة الاولى بفارق **0.9 %** مقابل **0.18 %** لا يوافقون على هذا البند.

في حين جاءت في المرتبة الثالثة العبارة الأولى والتي تشير إلى أن الحماية لابد أن تشمل جميع المعلومات التي هي بحوزة المؤسسة (العملية منها والاستراتيجية)، والتي حضت بنسبة قبول المستجوبين **81.8 %** مقابل **7.3 %** ممن هم معارضون لهذه الفكرة.

كما تشير العبارة الرابعة إلى أن حماية المعلومات الخاصة بالمشاريع طور الانجاز أو المشاريع المستقبلية، احتلت المرتبة الرابعة من حيث الأولوية، بنسبة بلغت **80 %** من الأفراد المستجوبين الموافقين والموافقين جدا مقابل **1.8 %** لغير الموافقين ، أما نسبة المحايدين فتمثلت في **18.2 %** من مجموع المستجوبين الذين لا يلحظون هذه القيمة.

كما تشير العبارة الأخيرة إلى أن الامكانات المادية التي تمتلكها المؤسسة، احتلت المرتبة الخامسة والأخيرة من حيث أولوية توفير الأمن لها، بنسبة بلغت **67.3 %** من الأفراد الموافقين والموافقين جدا، وبنسبة **5.5 %** لفئة المعارضين، أما نسبة المحايدين فكانت مرتفعة مقارنة بالعبارات السابقة والتي تمثلت في **27.3 %** من مجموع المستجوبين الذين لا يلحظون هذه القيمة.

بالنظر إلى هذه النتائج يتضح أن مسؤولي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة يولون أهمية للقدرات المعرفية التي تساعد المؤسسة على كسب ميزة تنافسية والمعارف الهامة التي تتعلق بالمؤسسة بنسبة **89.55 %**، في حين أن مسؤولي المؤسسات محل الدراسة لا يحبذون سياسة الانغلاق وجعل كل شيء سري حتى أن باقي المعلومات المتعلقة بالجانب المادي والمشاريع ليس لها نفس الأهمية اذا ما قورنت بما سبق وقد قدرت نسبة هاته المعلومات الأقل أهمية **76.36 %**.

5. خاتمة:

وانطلاقا مما سبق فإن معظم هذه التهديدات نجدها في المجال الاقتصادي لتحقيق مكاسب اقتصادية، لذلك يتطلب الأمر أمن وحماية المعلومات والذي يتجسد من خلال الإجراءات والقواعد والتشريعات التي تتخذ للحفاظ على سلامة المعلومات من التخريب، العبث والفقدان والكشف، وكذلك من التغيير والاستعمال غير المصرح به.

وفي ضوء ما تم التطرق له في هذا المقال فإن حماية المعلومات هو مرتكز أساسي في الحفاظ على أمن المؤسسة وبعث الاستقرار في محيطها الداخلي وما يشمله من موارد بشرية وفي محيطها الخارجي وما يشمله من مختلف الشركاء والمنافسين، وقد توصلنا إلى أن:

المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة يسندون مهمة حماية معلوماتهم إلى المستويات الإدارية العليا بالدرجة الأولى نظرا لحساسية هذه المهمة والمتمثلة إما في إدارة مختصة ومسؤولة عن ذلك، وإما مصلحة قواعد البيانات، أو الإطارات والمسؤولين القائمين على المؤسسة بصفة عامة، وذلك لضبط وتحديد المعلومات المهمة والحساسة والعمل على التخطيط ووضع استراتيجية أمنية للمعلومات، وفي ذات الوقت تتبع إستراتيجية المشاركة المفتوحة التي تقوم على إشراك جميع الأفراد المنتمين للمؤسسة، وتحسيسهم بمسؤوليتهم اتجاه الحفاظ على معلومات المؤسسة من خلال عدم كشف الأسرار المهنية واستراتيجيات المؤسسة، وعدم الافصاح عن مخططاتها المستقبلية، فلقد أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية وتجارب الشركات أهمية مشاركة الأفراد العاملين للحد من المقاومة وتحمل مسؤولية الحفاظ على المؤسسة، بحيث نجد **89.1%** من بين المؤسسات المدروسة يوافقون على إشراك كل الفاعلين في المؤسسة.

كما تقر معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المبحوثة بأهمية كل أنواع المعلومات التقنية منها والتجارية وحتى الاقتصادية والمالية...، لذلك من الضروري توفير الحماية لها لكن بشكل متفاوت، إلا أن المعلومات و القدرات التي تمتلكها المؤسسة وتعطيها سبقا تنافسيا هي الأكثر أهمية و من الأجدر توفير الحماية لها أولا وبدرجة أشد مقارنة بالمعلومات الأخرى.

6- قائمة المراجع:

- الكتب:

- أسامة عبد الله قايد: **الحماية الجنائية للحياة الخاصة و بنوك المعلومات**، دار النهضة العربية، 1999.
- إسماعيل السيد، **نظم المعلومات الإدارية : مدخل لاتخاذ القرارات الإدارية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.
- جعفر الجاسم، **تكنولوجيا المعلومات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2005 .
- حسن طاهر داود: **جرائم نظام المعلومات**، مكتبة الملك الفهد الوطنية للنشر، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2000.
- حسن علي الزغبي، **نظم المعلومات الإستراتيجية: مدخل إستراتيجي**، دار وائل للنشر و التوزيع، ط 1، الأردن، 2005.
- عبد الستار العلي وآخرون، **المدخل إلى ادارة المعرفة**، دار المسيرة، عمان، 2006.

- فريد هـ .كيت، **الخصوصية في عصر المعلومات**، تر :محمد محمود شهاب، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، القاهرة، 1999 .

- محمد صلاح سالم: **العصر الرقمي ...وثورة المعلومات (دراسة في نظم المعلومات وتحديث المجتمع)**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، ط 2، القاهرة (مصر)، د،س.ن.

- محمد محمد الهادي: **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**، دار الشروق، القاهرة، 1989 .

- مصطفى السيد سعد الله، **أساليب حفظ المعلومات في الوحدات الحكومية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1972.

- منى محمد إبراهيم البطل: **تكنولوجيا الإتصالات المعاصرة الشخصية والإدارية ونظم المعلومات** ، د. د. ن، ط 1،د.ب.ن، د.س.ن.

- نجم عبود نجم، **إدارة المعرفة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط2 ، عمان، 2002.

- هدى قشقوش: **جرائم الحاسب الإلكتروني**، دار النهضة العربية، د.ط، د.ب.ن، 2002.

- وسيم حسام الدين الأحمد، **الرقابة البرلمانية على أعمال الإدارة في النظام البرلماني والرئاسي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.

- ياسين سعد غالب: **نظم المعلومات**، دار اليازورية العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2005.

- الرسائل والأطروحات:

- الحاج سالم عطية: **تسيير المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر (دراسة ميدانية وفق نموذج وظائف وأبعاد الذكاء الاقتصادي)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم علوم الاعلام الاتصال، 2009- 2010.

- عصام محمد البعيضي: **مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية**، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، كلية التجارة.

- عمر بن محمد العتيبي: **الأمن المعلوماتي في المواقع الالكترونية ومدى توافقه مع المعايير المحلية والدولية**، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، الرياض، 1431هـ-2010م.

- نحاسية رتيبة: **أهمية اليقظة التنافسية في تنمية الميزة التنافسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.

- المحاضرات والمقالات:

- بورزام أحمد: **جرائم المعلوماتية**، محاضرة، ألقيت من طرف وكيل الجمهورية لدى محكمة باتنة، بالمجلس القضائي بباتنة، يوم 20-06-2006، الجزائر.

- سامية بوقرة: **تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأمن المعلوماتي في المؤسسة دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن سيبوس_عنابة**، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 12، نوفمبر 2014.

- مراجع باللغة الأجنبية:

- B .Martinet , **L'intelligence économique** , deuxième édition , Editions d'organisation , Paris , 2001 .

- Charles-Henri Besseye des horts : **l'entreprise mobile**, **comprendre l'impact des nouvelles technologies**, Pearson, paris, 2008.

- Diemer Arnaud: **ECONOMIE D'ENTREPRISE**; IUFM d'Auvergne; Préparation CAPET; PLP.

- Emmanuèle Perron, Yves Blouin ; **Guide Pratique MEDEF – La protection des informations sensibles des entreprises**, **édition MEDEF**, Paris , janvier 2013.

- François Jakobiak: **l'intelligence économique en pratique**, ed. D'organisation, France, 2001 .

- Janine Beaudichon : **la communication**, **processus**, **formes et applications**, Armand colin, Paris .

- Laurent Wauquiez ; **GUIDE DE L'intelligence Economique Pour La Recherche**; République Française ; Délégation Interministérielle à L 'intelligence Economique.

- MARTINET. B et MARTI Y-M : **l'intelligence économique** : **les yeux et les oreilles de l'entreprise**, édition d'organisation, paris.